

UKJAES

University of Kirkuk Journal
For Administrative
and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521

University of Kirkuk Journal For
Administrative and Economic Science



Muhammed Akram Ahmed, Karem Langa Esmael & Mohammed Paiman Rafiq. The ranked impact of Accounting and Environmental factors on the Financial Performance of Commercial Banks: An analytical study of selected Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange. *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2026) 16 (2):687-700.

The ranked impact of Accounting and Environmental factors on the Financial Performance of Commercial Banks: An analytical study of selected Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange

Akram Ahmed Muhammed¹, Langa Esmael Karem², Paiman Rafiq Mohammed³

^{1, 2, 3} Sulaimani Polytechnic University/Technical College of Administration-Department of Technical Accounting, Sulaymaniyah, Iraq

akram.muhammed@spu.edu.iq¹, langa.karem@spu.edu.iq², paiman.mohammed@spu.edu.iq³

Abstract: This study investigates the prioritization of key accounting determinants, specifically financial capital and intellectual capital, and assesses their impact—alongside the banking sector index as an external environmental factor—on the financial performance of commercial banks. A descriptive-analytical approach was employed to analyse financial data and reports from a sample of five commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange between 2020 and 2023, utilizing SPSS v.26. The findings indicate that accounting determinants exert a more significant influence on financial performance than the external environmental factor represented by the banking sector index. Among the indicators analysed, human capital efficiency, ownership concentration, and management efficiency were identified as having the highest impact on financial performance in order of importance. Conversely, innovation capital efficiency, competitive advantage, and communication capital efficiency were deemed less impactful. Based on these results, the study suggests that bank management should prioritize financial capital indicators by developing effective resource planning strategies and providing targeted training to enhance human resource capabilities. A focused effort on leveraging available skills, experience, and competencies is also recommended. Additionally, improving the efficiency of invested capital to optimize asset utilization and better manage liabilities is crucial. The study further emphasizes the importance of considering external environmental factors in the banking sector to strengthen overall financial performance.

Keywords: Financial Performance, Intellectual Capital, Financial Capital, Banking Sector Indicators, Commercial Banks.

ترتيب أثر المحددات المحاسبية والبيئية على الأداء المالي في المصارف التجارية

دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق (المالية)

أ.م. د. أكرم احمد محمد¹، م. لهنجہ إسماعيل كريم²، أ.م. د. پيمان رفیق محمد³

^{1,2,3} جامعة السليمانية التقنية/كلية الإدارة التقنية-قسم تقنيات المحاسب، السليمانية، العراق

¹ akram.muhammed@spu.edu.iq, ² langa.karem@spu.edu.iq, ³ paiman.mohammed@spu.edu.iq

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ترتيب الأولوية بين المحددات المحاسبية المتمثلة ب(رأس المال المالي ورأس المال الفكري) ودراسة تأثيرها بجانب (مؤشر القطاع المصرفي) كعامل بيئي خارجي على الأداء المالي للمصارف التجارية. ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد المنهج الوصفي الاستقصائي لتحليل البيانات والمعلومات المالية المنشورة لعينة مكونة من خمسة مصارف تجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٣) وتم استخدام برنامج (SPSS. V26) توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن العوامل المحاسبية كان لها تأثير أكبر أهمية مقارنةً بالعامل البيئي (القطاع المصرفي). كما أظهر ترتيب المؤشرات أن كفاءة رأس المال البشري، وتركيز الملكية، وكفاءة الإدارة تعد الأكثر تأثيراً على الأداء المالي على التوالي. في المقابل، كانت كفاءة رأس مال الابتكار، والميزة التنافسية، وكفاءة رأس مال الاتصالات أقل أهمية ترتيباً. وبناءً على النتائج، أوصت الدراسة بضرورة أن تولي إدارات المصارف اهتماماً خاصاً بمؤشرات رأس المال المالي عبر التخطيط الفعال لجذب الموارد وتوفير التدريبات اللازمة للكوادر البشرية، مع التركيز على الاستفادة من المواهب والخبرات والكفاءات المتاحة. كما يجب تحسين كفاءة رأس المال المستثمر لتعظيم استخدام الأصول وإدارة الائتمانات بشكل أكثر فعالية، مع الاهتمام بالعوامل البيئية في القطاع المصرفي لتعزيز الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، رأس المال الفكري، رأس المال المالي، مؤشرات القطاع المصرفي، المصارف التجارية.

Corresponding Author: E-mail: akram.muhammed@spu.edu.iq

المقدمة

يُعتبر الأداء المالي من الركائز الجوهرية التي تستند إليها كافة الأنشطة في المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك المصارف التجارية. فهي تمثل الوسيلة التي يتم عبرها استخراج مؤشرات كمية ونوعية تسهم في تقييم أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة. وعليه، فقد يُعد الأداء المالي انعكاساً لقدرة المصرف على تحقيق أهدافه عبر استغلال الموارد المالية وغير المالية بشكل مثالي لتحسين الاستثمارات. وبالتالي، فإن تحليل وتقييم الأداء المالي للمصارف، باعتبارها عنصراً رئيسياً في تمويل الوحدات الاقتصادية، يُعتبر غاية في الأهمية. فهو يركز كأساس لاتخاذ القرارات المستقبلية، ويهدف إلى تعزيز نقاط القوة ومعالجة أي نقاط ضعف محتملة. لذلك، يُعد فهم العوامل والمؤشرات المؤثرة في أداء القطاع المصرفي ضرورة حتمية لتحقيق الاستدامة في ظل المنافسة القوية داخل السوق الاقتصادية.

وتظهر الأدبيات المتعلقة بالأداء المالي للمصارف عمقاً ورسوخاً واضحين، حيث غالباً ما تكون موضوعاً للنقاش والخلاف. إذ تتباين هذه الدراسات اعتماداً على الإطارين الزمني والمكاني الذين تُجرى في ظلها، مما يؤدي إلى اختلاف النتائج المتوقعة لتحليل الأداء المالي نتيجة القوانين والمعايير المحاسبية المتنوعة والبيئات الاقتصادية المختلفة بين الدول. كذلك يؤثر توقيت إجراء الدراسة بشكل كبير على نتائجها. ومن هذا المنطلق، تدفع الميزة التنافسية القوية داخل السوق المصرفي مديري المصارف والمحللين الاقتصاديين إلى البحث عن أساليب مبتكرة لتحسين الأداء المالي والتركيز على تحديد العوامل الأساسية التي تؤثر عليه. وبشكل عام، يمكن تصنيف العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية إلى فئتين رئيسيتين: العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. فقد تشير العوامل الداخلية إلى السمات الخاصة بالمؤسسة، مثل إدارة الموارد التي يمتلكها المصرف وهيكله المالي، وتُعرف غالباً بالعوامل المحاسبية. ومن جهة أخرى، تشمل العوامل الخارجية البيئة المحيطة بالمؤسسة، والتي تقع خارج نطاق التحكم الإداري وغالباً ما تؤثر على الأداء المالي بشكل غير مباشر. ونظراً للقيود المستمرة على الموارد المتاحة للمؤسسات الاقتصادية، يصبح من الضروري ترتيب أولويات العوامل والمؤشرات المؤثرة لتحسين الأداء المالي.

فقد يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل المحاسبية والبيئية التي تؤثر في الأداء المالي للمصارف التجارية، عبر استعراض منهجية البحث ومراجعة الدراسات السابقة، بالإضافة إلى توضيح الإطار النظري. كما يتناول البحث الخطوات العملية لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج المترتبة عليها، مع تقديم الاستنتاجات والتوصيات النهائية لتعزيز أداء المصارف التجارية.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة الدراسة

تبرز أهمية الأداء المالي للصناعة المصرفية التجارية باعتبارها عموداً أساسياً للاستقرار المالي، مما يمكنها من دعم عملية التمويل للقطاعات والصناعات الأخرى. كما أن لديها تأثيراً حاسماً سواء في تقليل احتمالات وقوع الأزمات المالية أو المساهمة في نشوئها. ضمن هذا السياق، يتأثر أداء المؤسسات المصرفية التجارية بعوامل محاسبية وبيئية مختلفة يجب تحليلها لفهم مدى تأثيرها. ومن هنا تتضح إشكالية البحث، والتي تتمثل في الإجابة عن التساؤلات المهمة: ما هي أبرز العوامل المحاسبية والبيئية التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية المدروسة، وكيف يمكن ترتيب هذه العوامل حسب الأولوية؟ إضافة إلى تحديد أي منها يعتبر الأكثر أهمية ودوراً في التأثير على الأداء المالي.

ثانياً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

- 1- تسليط الضوء على أثر العوامل المحاسبية والبيئية التي تؤثر في الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، واختيارها بموضوعية ودقة.
- 2- استكشاف وتحديد الأساليب والآليات المناسبة لتحسين الأداء المالي، مع إعطاء الأولوية للعوامل الأكثر تأثيراً على الأداء المالي لتلك المصارف.

ثالثاً: أهمية البحث

يمثل هذا البحث امتداداً للأدبيات المحاسبية الموجودة والخاصة بجوهر الأداء المالي وأهميته. إذ تتبع أهمية هذا البحث من دوره في توضيح وتحليل أبرز العوامل المحاسبية والبيئية التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية، بما يسهم في تمكين الإدارات والمستثمرين من اتخاذ القرارات المناسبة والإجراءات الحاسمة لدعم وتحسين أداء مؤسساتهم المصرفية. كما يتوقع من أن يسهم هذا البحث في إثراء وتوسيع نطاق الدراسات المتعلقة بالأداء المالي للمصارف، ليكون منطلقاً لأبحاث إضافية في الحقل.

رابعاً: فرضيات البحث

استناداً إلى أهداف البحث والمشكلة التي يناقشها، تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

الفرضية الرئيسية: "ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ترتيب الأولوية للعوامل المحاسبية والبيئية التي تؤثر في الأداء المالي للمصارف التجارية".

وانبثقت من الفرضية الرئيسية، الفرضيات الفرعية التالية:

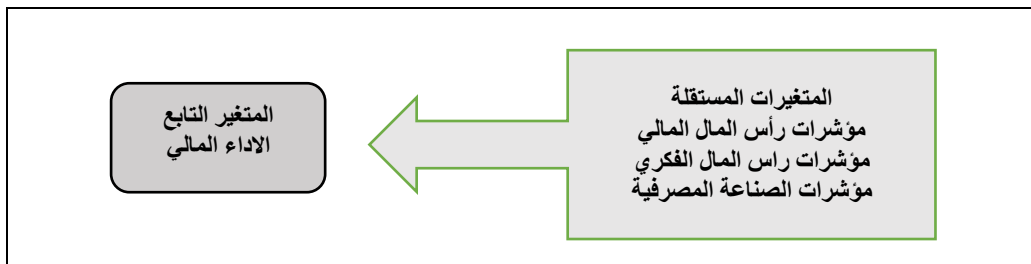
الفرضية الفرعية الأولى: ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ترتيب الأولوية لمؤشرات رأس المال المالي التي تؤثر في الأداء المالي للمصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الثانية: ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ترتيب الأولوية لمؤشرات رأس المال الفكري التي تؤثر في الأداء المالي للمصارف التجارية.

الفرضية الفرعية الثالثة: ليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في ترتيب الأولوية لمؤشرات الصناعة المصرفية التي تؤثر في الأداء المالي للمصارف التجارية.

خامساً: النموذج الافتراضي للبحث

استناداً إلى الجانب النظري وفي ضوء مشكلة البحث وأهدافه الأساسية تم تصميم المخطط الفرضي للبحث كما هو موضح في الشكل (1). وقد تم تحديد المتغيرات المستقلة بمفهوم (رأس المال المالي ورأس المال الفكري ومؤشرات الصناعة المصرفية) والمتغير التابع (الأداء المالي).



الشكل (1): النموذج الافتراضي

المصدر: من اعداد الباحثين

سادساً: منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن الإشكاليات المطروحة، تم اعتماد المنهج الوصفي-التحليلي. وقد جرى ذلك من خلال استخدام تقنية المسح المكتبي والاطلاع على الأدبيات المحاسبية المرتبطة بموضوع البحث، وذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المستخلصة من التقارير المالية المنشورة للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مع الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 26) لتحليل البيانات.

سابعاً: حدود البحث

- 1- الحدود المكانية: تركزت الدراسة على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- 2- الحدود الزمانية: والمقصود منه المدة الزمنية للجانب التطبيقي في عينة من المصارف التجارية المدرجة وتشمل أربع سنوات للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣).

ثامناً: الدراسات السابقة

١. دراسة سلمان (٢٠١٣): أثر رأس المال الفكري في الأداء المالي (دراسة تطبيقية في عينة من الدوائر التمويلية اللامركزية في محافظة كربلاء): هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تأثير رأس المال الفكري في تحسين الأداء المالي من خلال إجراء دراسة استقصائية شملت عينة مكونة من ٢٤٠ شخصاً. توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: أهمية تعزيز الاهتمام بعناصر رأس المال الفكري في المؤسسات، حيث لا تزال هذه العناصر دون المستوى المطلوب. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية ومنطقية بين مكونات رأس المال الفكري والأداء المالي ضمن جميع الإدارات التي شملتها الدراسة، بالإضافة إلى تأثير واضح وملحوظ لمكونات رأس المال الفكري على الأداء المالي في تلك الإدارات. اختتمت الدراسة بتقديم عدد من التوصيات لتفعيل دور رأس المال الفكري في تحسين الأداء المالي، منها ضرورة مواكبة المنظمات للتغيرات السريعة التي تشهدها بيئات العمل. يتطلب ذلك تطوير مستوى المعرفة والتفكير الإبداعي، وزيادة المهارات المتقدمة لدى الأفراد. كما شددت التوصيات على وضع معايير عالية لتقييم الأداء المالي، من خلال مقارنة الوضع الراهن للمؤسسة مع الأهداف المستقبلية المرجوة، والتركيز على رفع كفاءة أداء العاملين لتحقيق هذه الأهداف.

٢. دراسة بخديجة وشبوعات (٢٠١٩): "أثر عوامل البيئة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية (دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (BNA AGB BEA SGA) خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)". تطرقت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس تأثير مجموعة من العوامل على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الناشطة في الجزائر، والتي شملت عينة مكونة من أربعة مصارف جزائرية وذلك خلال الفترة الممتدة (٢٠٠٩-٢٠١٦). أظهرت نتائج الدراسة أن العامل الرئيسي المؤثر على الأداء المالي لهذه البنوك يتمثل في مخاطر الائتمان فقط، بينما لم تظهر كل من نسبة السيولة النقدية وكفاية رأس المال أي تأثير ملحوظ على الأداء المالي للبنوك التي شملتها الدراسة.

٣. دراسة الفاضلي وآخرون (٢٠٢٢): "العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية دليل تجريبي من المملكة العربية السعودية": تناولت هذه الدراسة تحليل تأثير العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٨). أظهرت النتائج أن هناك تأثيراً سلبياً وذا دلالة إحصائية يتمثل في علاقة عكسية بين معدل كفاءة التشغيل وبين جميع مقاييس الأداء المالي للمصارف المشمولة بالدراسة. ومن ناحية أخرى، تبين وجود تأثير إيجابي يتمثل في علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة ومقاييس الأداء المالي لهذه المصارف. كما أشارت النتائج إلى تأثير سلبي وذي دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والعائد على متوسط الموجودات (ROA) كمؤشر مالي يعكس الأداء الداخلي للمصارف محل الدراسة. كما تم رصد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التمرکز وكل من العائد على متوسط الموجودات (ROA) والعائد على متوسط حقوق الملكية (ROAE)، وهما مقاييس تعبر عن الأداء المالي الداخلي للمصارف. في سياق آخر، كشفت التحليلات عن وجود علاقة طردية إيجابية وذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وكل من العائد على متوسط حقوق الملكية (ROE) كمؤشر للأداء الداخلي، و Tobin's Q كمؤشر للأداء الخارجي للمصارف. وعلى النقيض، أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي يتمثل في علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبين هامش صافي الفائدة (NIM) كمقياس للأداء الداخلي، فضلاً عن Tobin's Q كمقياس للأداء الخارجي للمصارف المدروسة.

٤. دراسة شحاته (٢٠٢٣): "أثر القيمة المضافة لرأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية)": تناولت الدراسة تحليل أثر القيمة المضافة لرأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في البورصة المصرية، معتمدة على نموذج Pulic. شملت العينة (٨) بنوك خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢١) وكشفت النتائج عن وجود تأثير إيجابي وعلاقة ذات دلالة إحصائية بين معامل القيمة المضافة الفكري والأداء المالي للبنوك، سواء قياساً بالعائد على الموجودات (ROA) أو العائد على حقوق الملكية (ROE)). أظهرت الدراسة أن رأس المال الهيكلي لعب الدور الأبرز في تحسين الأداء المالي قياساً بالعائد على الموجودات (ROA)، يليه رأس المال البشري (HCE)، بينما جاء رأس المال المادي (CEE) في المرتبة الأخيرة دون تأثير إحصائي ملحوظ على الأداء قياساً بالعائد على الموجودات. من ناحية أخرى، احتل رأس المال المادي المرتبة الأولى في التأثير على الأداء المالي للبنوك قياساً بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، يليه رأس المال البشري، فيما ظهر رأس المال الهيكلي في المركز الأخير بتأثير سلبي. استناداً إلى هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تركيز البنوك التجارية على تعزيز استثماراتها في رأس المال الهيكلي، وذلك عبر تبني التكنولوجيا الحديثة وتوفير بنية تحتية داعمة لتحسين كفاءة العنصر البشري، ما يسهم في تحقيق قيمة مضافة وميزة تنافسية مستدامة.

٥. دراسة العمرأوي (٢٠٢٣): "دراسة أثر معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي للبنوك (دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري". تناولت الدراسة تطوير نموذج يهدف إلى قياس تأثير تطبيق معيار كفاية رأس المال ومعيار نسبة الرافعة المالية، الواردين ضمن اتفاقية بازل الثالثة "Basel III"، على مؤشرات الأداء المالي للبنوك العاملة في مصر. يأتي ذلك بعد اكتمال تطبيق هذه المقررات في النظام المصرفي المصري اعتباراً من مطلع عام ٢٠١٩. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الأداء المالي الربعية للبنوك المصرية، وعددها ٣٨ بنكاً، خلال الفترة من الربع الأول لعام ٢٠١٦ وحتى نهاية الربع الأول لعام ٢٠٢٢. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير معنوي لكافة معايير السلامة المالية المدرجة في الدراسة على مؤشرات الأداء المالي الثلاثة المستخدمة. كما أثرت النتائج عن صياغة نموذج مقترح لقياس أثر تطبيق معايير السلامة المالية على تلك المؤشرات، مما يعزز فهم العلاقة بين اللوائح التنظيمية والأداء المالي للبنوك.

٦. دراسة (Khalique et.al): **Intellectual Capital and Financial Performance of Banks in Sialkot: Pakistan (2019)**. الهدف الأساسي لهذا البحث هو دراسة تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مدينة سيالكوت، باكستان. أظهرت النتائج أن رأس المال الفكري يلعب دوراً حيوياً في تحسين الأداء المالي للمصارف العاملة في المنطقة. وبالتطرق إلى مكونات رأس المال الفكري، توصلت الدراسة إلى أن كلاً من رأس المال الزبوني، ورأس المال الاجتماعي، ورأس المال التكنولوجي شكلوا عوامل دعم أساسية ضمن النموذج. ومن بين هذه المكونات، تبين أن رأس المال الزبوني يُعتبر العنصر الأكثر تأثيراً على الأداء المالي للبنوك. بالمقابل، لم يظهر لرأس المال البشري ورأس المال الهيكلي تأثير جوهري على النموذج.

٧. دراسة (Ur Rehman & Rashid (2024): **Impact of Internal and Macroeconomic Risks on Financial Performance, Growth, and Stability of Domestic and Foreign Banks in Pakistan**.

درس الباحثان تأثير المخاطر الداخلية ومخاطر الاقتصاد الكلي على الأداء المالي والنمو والاستقرار للبنوك الأجنبية والمحلية في باكستان، بالاعتماد على تحليل عينة من البنوك التجارية، سواء الإسلامية أو التقليدية، خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢٠). تضمنت المخاطر الداخلية عوامل مثل مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، مخاطر الائتمان، ومخاطر رأس المال. أما مخاطر الاقتصاد الكلي فشملت مخاطر سعر الصرف، أسعار الفائدة، ومعدل التضخم. أظهرت النتائج أن البنوك بكلا نوعيها تواجه تأثيراً سلبياً نتيجة للمخاطر الداخلية والاقتصادية الكلية، مما يعكس على أدائها المالي ونموها واستقرارها. ومع ذلك، كان التأثير أكثر وضوحاً وأهمية بالنسبة للبنوك المحلية. كما أكدت النتائج أن هذه التأثيرات تطل أيضاً البنوك الإسلامية والتقليدية. أوصى الباحثان بضرورة أن تركز البنوك التقليدية المحلية على تحسين إدارة التكاليف، وتعزيز ممارسات الإقراض ومتابعته، والعمل على تنويع المخاطر، بجانب الاستثمار في تنمية رأسمالها البشري والتكنولوجي.

ويتشابه البحث الحالي جزئياً مع الدراسات المذكورة أعلاه، ولكنه يتميز عنها في بعض الجوانب التطبيقية والأهداف. فقد ركز هذا البحث على اختبار أولوية وأهمية تأثير العوامل المحاسبية والبيئية على عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣. كما استخدم أسلوب تطبيقي متنوع لتحليل العوامل المؤثرة، معتمداً على البيانات المنشورة من قبل المصارف التجارية في المدة المذكورة. ومن المتوقع أن يسهم هذا البحث بشكل قيم في تطوير وتعميق الأدبيات المتعلقة بالأداء المالي للمصارف التجارية، بالإضافة إلى توفير أرضية صلبة يمكن أن تبني عليها الأبحاث المستقبلية، سواء من قبل الباحثين أو المهتمين بقضايا الأداء المالي في مختلف القطاعات الصناعية داخل العراق أو على المستوى الدولي.

المبحث الثاني: الإطار النظري

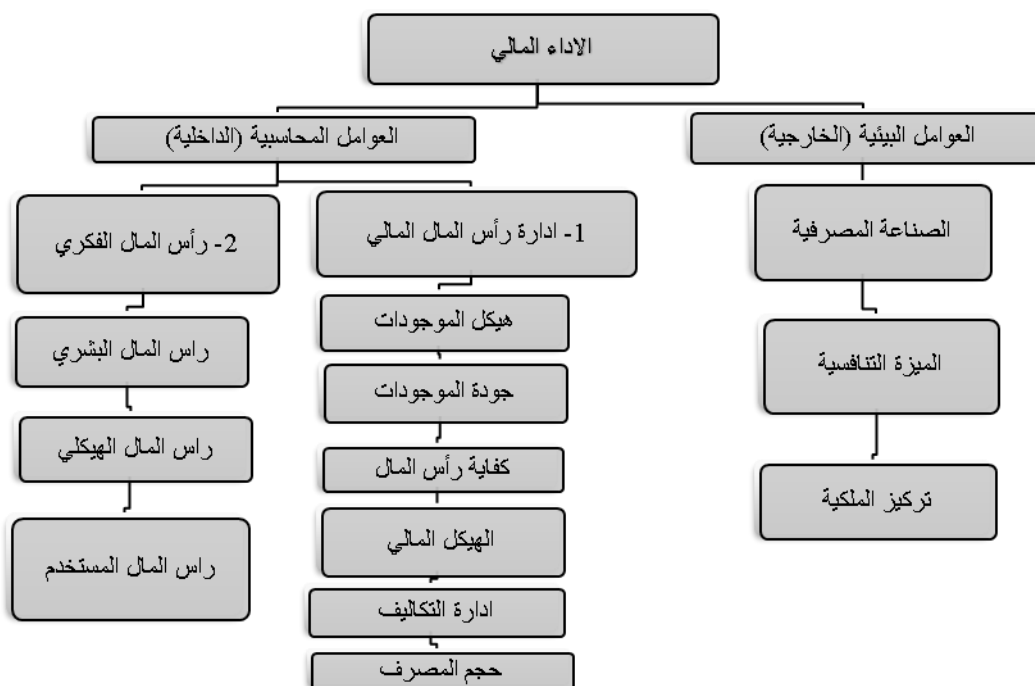
يعد الأداء مفهوماً شاملاً وضرورياً لجميع المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك المصارف التجارية. فهو يشكل إحدى الركائز الأساسية التي تسعى كل مؤسسة، بغض النظر عن حجمها ومستواها التنظيمي، إلى تطويرها نظراً لدوره الحيوي في إبراز مستوى النجاح الذي حققته المؤسسة أو تسعى للوصول إليه. بناءً على ذلك، بات تحسين الأداء المالي والتعرف على العوامل المؤثرة فيه من المواضيع التي تثير اهتمام المؤسسات الاقتصادية بشكل عام، بما في ذلك المؤسسات المصرفية.

وفي الأدبيات المتعلقة بالأداء المالي، تم تسليط الضوء على العديد من العوامل التي تؤثر بدرجات متفاوتة على تحقيق الأداء المالي للمؤسسات المصرفية. ويعود ذلك إلى التباين في القوانين واللوائح والمعايير المحاسبية والاختلاف في البيئات الاقتصادية بين الدول وكذلك الفترات الزمنية التي تُجرى فيها الدراسات (Kutlay & Safakli, ٢٠١٨: ٨٢).

فمع تزايد المنافسة في سوق الخدمات المصرفية، أصبح من الضروري على مديري المصارف والمحللين وضع أولويات للعوامل المؤثرة في أدائها المالي. وبصورة عامة، يمكن تصنيف هذه العوامل إلى فئتين رئيسيتين: العوامل الداخلية والخارجية. تشمل العوامل الداخلية السمات المتعلقة بالمصرف نفسه، مثل خصائص الشركة وأسلوب إدارة مواردها وهيكلها المالي، وتدرج تحت مسمى العوامل المحاسبية أو الداخلية. أما العوامل الخارجية فتتعلق بالمؤشرات البيئية خارج نطاق المنظمة، وهي تؤثر على الأداء المالي للمؤسسات دون أن تكون تحت سيطرة المديرين. وعادةً ما تكون هذه العوامل ذات تأثير غير مباشر على الأداء المالي للمصارف.

فقد يتناول هذا البحث مجموعة العوامل المؤثرة بشكل مشترك على الأداء المالي للمصارف التجارية. إذ تم تحليل العناصر المتعلقة بإدارة رأس المال المالي ورأس المال الفكري كعوامل داخلية ذات طابع محاسبي، ثم التطرق إلى العوامل الخارجية المرتبطة بالصناعة المصرفية لتقييم تأثيرها على الأداء المالي لهذه المصارف.

يوضح الشكل رقم (٢) الاتي الإطار المفاهيمي للبحث، مع تسليط الضوء على أهم مكونات العوامل البيئية (الخارجية) والمحاسبية (الداخلية) التي تؤثر في الأداء المالي للمصارف التجارية.



الشكل (٢): الإطار المفاهيمي لمكونات العوامل المحاسبية والبيئية المؤثرة على الأداء المالي

المصدر: من اعداد الباحثين

أولاً: العوامل المحاسبية (العوامل الداخلية)

١- إدارة رأس المال المالي (Financial capital)

في مجال المحاسبة والمالية، يشير مفهوم "رأس المال المالي" إلى القوة الشرائية التي تمثل الثروة المالية المدخرة. يُمكن هذا النوع من رأس المال الشركات من استثمار الفرص المربحة من دون الحاجة لتوفير التمويل المباشر (Curtiss، ٢٠١٢: ٢). ويُعتبر رأس المال المالي عنصراً حيوياً في مصارف الأعمال لخلق القيمة، وينشأ مباشرة من قرارات الإدارة. يشمل ذلك العديد من المؤشرات المهمة، من أبرزها: هيكل الموجودات، جودة الموجودات، كفاية رأس المال، الهيكل المالي، إدارة التكاليف، كفاءة الإدارة، وحجم وتنوع الإيرادات (Antonio، ٢٠١٣: 564). وفيما يأتي أهم مؤشرات المتعلقة بإدارة رأس المال المالي في المصارف التجارية:

أ- **هيكل الموجودات (AS / Asset Structure)**: تُستخدم عدة مؤشرات لقياس هيكل الموجودات، من بين هذه المؤشرات: نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات، نسبة الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات، نسبة الموجودات الملموسة إلى إجمالي الموجودات، نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات ونسبة النقدية أو ما يعادلها إلى إجمالي الموجودات (Bereznicka & Koralu، ٢٠١٣: ٢١؛ Naeem & Baloc، ٢٠١٧: ٧). ووفقاً لنظرية التوازن الثابت، تُعتبر الموجودات الثابتة التي تمتلكها الشركة ضماناً أساسياً لتسديد التزاماتها تجاه الديون. فهي تمثل وثيقة أمان تقلل المخاطر المرتبطة بالتكاليف والأعباء المترتبة على تلك الديون، ويمكن أيضاً استغلالها كأداة للحصول على تمويل إضافي عبر الديون. عندما تنمو الموجودات الثابتة للشركة، تزداد نسبة الضمان، مما يُعزّز قدرة الشركة على تأمين التمويل من خلال الاقتراض. فالشركات ذات القيم الضامنة العالية للموجودات تتمتع بقدرة أكبر على الوصول إلى القروض (Chang، et al، 208٢٠٠٩: ١١). واستناداً إلى دراسة (Olakunle & Oni، 2014: 11) فقد تم أخذ في الحسبان المؤشر (نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات) لقياس هيكل الموجودات للمصارف التجارية.

ب- **جودة الموجودات (AQ/ Asset Quality)**: تعد جودة الموجودات جانباً مهماً في إدارة المصارف، حيث يتم من خلالها تقييم ممتلكات المصرف لتحديد مستوى وحجم مخاطر الائتمان المرتبطة بعمليات تشغيله. هذا الجانب يتركز تحديداً على الجانب الأيسر من الميزانية العمومية للمصرف، مع التركيز على جودة القروض التي تُعتبر المصدر الأساسي للأرباح في القطاع المصرفي (Trujillo-Ponce، ٢٠١٣: ٥). بشكل أساسي، يشير مصطلح جودة الموجودات وجودة القروض إلى نفس المعنى، ويتم التعامل معهما كجزء أساسي ومهم للغاية من قبل القطاع المصرفي، (Kadioglu & Ocal، ٢٠١٧: ٦٠). وبحسب لجنة بازل للإشراف المصرفي، تركز المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال على ٢٥ مبدأ أساسياً، منها سبعة مبادئ مخصصة لمعالجة القضايا المتعلقة بجودة موجودات المصارف أو إدارة مخاطر الائتمان حسب تقرير لجنة بازل في عام ١٩٩٧؛ وهذا الأمر يدل على أن جودة الموجودات تشكل محور اهتمام عالمي من قبل السلطات الإشرافية المالية في مختلف البلدان، (Abata، ٢٠١٤: 39). وبالتالي، أن رصد مؤشرات جودة الموجودات يشكل خطوة أساسية، نظراً لأن المخاطر التي تهدد الملاءة المالية للمؤسسات غالباً ما تنجم عن التراجع أو انخفاض قيمة الموجودات. تحسين جودة الموجودات يعتمد إلى حد كبير على إدارة الائتمان بكفاءة،

ابتداءً من مرحلة التقييم مروراً بالمراقبة ثم عمليات التحصيل. فقد يمكن تعزيز هذه الجودة عبر ضمان القروض، تخصيص مخصصات كافية ضد الخسائر المحتملة، وتجنب تركيز الاستثمارات في قطاع واحد سواء كان جغرافياً أو اقتصادياً. ففي المقابل، ينبغي أن يتضمن أي تحليل لجودة الموجودات مؤشرات تعكس قدرة المقترضين على سداد قروضهم (Javaid & Alalawi، ٢٠١٨: ٤٢). وعليه، تُقاس جودة الموجودات بنسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها مقارنةً بإجمالي القروض؛ كلما انخفضت هذه النسبة، ارتفعت جودة الموجودات.

ج- كفاية رأس المال (CA/Capital Adequacy): تشير كفاية رأس المال إلى الأساليب التي يعتمد عليها أصحاب وإدارة المصارف لتحقيق توازن بين المخاطر التي قد تواجه المصرف وحجم رأس المال المتوفر. من الناحية التقنية، تعني كفاية رأس المال توفر رأس مال يكفي لمواجهة تلك المخاطر المحتملة. ويُتوقع أن يكون لكفاية رأس المال تأثير إيجابي على الأداء المالي للمصارف (Abate & Mesfin، ٢٠١٩: ٨٨٣) وذلك لعدة أسباب: أولاً، تسهم كفاية رأس المال في تقليل تكاليف التمويل بالنسبة للمصرف الذي يمتلك مقداراً مناسباً من رأس المال، ما يُمكنه من أداء كافة وظائفه وأنشطته دون التعرض لخطر الخسارة أو التصفية. ثانياً، تتجلى أهمية كفاية رأس المال المصرفي بالنسبة لعدة أطراف تختلف مصالحها. إذ تهتم إدارة المصرف بهذه الكفاية لاستقطاب المودعين والمقرضين والمستثمرين، بينما يركز المودعون على قوة المصرف وملاءته المالية لضمان حماية ودائعهم من خلال تقييم رأس المال والاحتياطيات مقابل حجم الودائع. وعليه، فقد تسعى المصارف إلى ضمان كفاية وملاءمة رأس مالها لدعم أنشطتها المختلفة، بما في ذلك الإقراض والاستثمار وقبول الودائع. وغالباً ما تقوم المصارف بزيادة رأس مالها بهدف التوسع في مجالات الاستثمار، بحيث تتمكن من إقناع مالكي الأسهم بقدرتها على تحقيق النمو ودعم هذا التوسع. ويتم قياس كفاية رأس المال من خلال المعادلة التالية:

$$\text{كفاية رأس المال} = (\text{رأس المال الممتلك} / \text{إجمالي الموجودات الخطرة}) * ١٠٠\%$$

وتُعرّف الموجودات الخطرة بأنها الأصول التي يصعب تحويلها إلى سيولة نقدية بسرعة ودون تكبد خسائر، مما قد يعرض المصرف لمخاطر مالية نتيجة الاحتفاظ بها. وتشمل جميع الموجودات التي يمتلكها المصرف ضمن هذه الفئة باستثناء السيولة النقدية في الصندوق، والحسابات الموجودة لدى المصارف والمصرف المركزي، والأوراق المالية الحكومية التي يعتبر عديمة المخاطر (Mohammed، ٢٠٢٢: ٦٠٨).

د- الهيكل المالي (CS/ Capital Structure): تشكل الودائع خياراً ملائماً وأكثر سهولة مقارنة بطرق التمويل الأخرى في توفير السيولة للمصارف. ومن المرجح أن تستمر الودائع في الاحتفاظ بدورها كمصدر أساسي لتمويل المصارف، مما يعزز الربحية ويؤثر بشكل إيجابي على أدائها. وفي هذا السياق، يستخدم هذا البحث نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الموجودات كمتغير لقياس الهيكل المالي للمصارف، أي قياس نسبة الودائع إلى الموجودات (Dawood، 2014: 3).

هـ- إدارة التكاليف (CM/ Cost Management): تشمل إدارة التكاليف سلسلة من الإجراءات التي تتبناها الإدارة لضمان كفاءة الأداء المالي للمؤسسة وفعاليتها، حيث يتم التحكم بالتكاليف بشكل مستمر مع السعي لتقليلها. إذ إن زيادة التكاليف عادة ما تؤدي إلى انخفاض الأرباح والعكس صحيح. لذلك، يُتوقع أن تؤدي زيادة نسب إدارة التكلفة إلى تأثير سلبي على الأداء المالي للمؤسسات، بما في ذلك المصارف التجارية. وقد تم احتساب مؤشر إدارة التكلفة وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة إدارة التكلفة} = \text{نسبة إجمالي التكلفة} / \text{إجمالي الإيرادات}$$

و- حجم المصرف (Bank Size/ BS): يتم قياس حجم المصرف من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات في نهاية العام. ويمكن أن توفر الزيادة في حجم الموجودات فوائد تشمل مزيداً من القدرة السوقية وتحسين الكفاءة التكنولوجية، وبالتالي القدرة على توفير الموارد اللازمة بتكلفة أقل. يُقاس حجم المصرف باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات في نهاية العام، وذلك استناداً إلى الدراسات السابقة. وتُظهر الزيادة في حجم الموجودات فوائد متعددة، منها تعزيز القدرة السوقية وتحسين الكفاءة التكنولوجية، مما يمكن المصرف من توفير الموارد اللازمة بتكلفة أقل. ويمثل حجم الشركة إجمالي الموجودات التي تمتلكها المصارف ويُعتبر عاملاً حاسماً من أهم العوامل المؤثرة في الربحية والأداء المالي. فمع زيادة حجم المصرف، يصبح أكثر تنوعاً وأقل عرضة لتقلب العوائد السنوية، مما يعزز من ربحيته ويرفع العائد على الاستثمار، ويساهم بالتالي في تقليل المخاطر المالية المرتبطة به وزيادة ثقة العملاء والمتعاملين. نتيجة لذلك، يتحسن قدرة المصرف على الاستثمار وتطوير كفاءته التكنولوجية مقارنةً بالمصارف ذات الحجم الأقل. ويتم قياس حجم المصرف من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{حجم المصرف} = \text{LN (Total Assets)} = \text{BS}$$

٢- رأس المال الفكري

يُعتبر رأس المال الفكري أحد الأصول الاستراتيجية التي تسيطر عليها إدارة المنظمة، وله تأثير إيجابي مباشر على الأداء المستقبلي للمؤسسات. إذ يمكن تعريف رأس المال الفكري على أنه مزيج يجمع بين رأس المال البشري، ورأس المال الهيكلي، ورأس مال العملاء، ويتم قياسه من خلال صافي الثروة أو القيمة المضافة الناتجة. يرتبط رأس المال البشري بالإبداع والابتكار، سواء من خلال تطوير منتجات أو خدمات جديدة أو تحسين العمليات التشغيلية. أما رأس المال الهيكلي فيشمل المعرفة المؤسسية التي تتعلق بالتكنولوجيا، والاختراعات، والبيانات، والمنشورات، والاستراتيجيات، والثقافة المؤسسية، والهياكل التنظيمية، والأنظمة، والإجراءات الروتينية. أخيراً، يتمثل رأس مال العملاء في القيمة التي تكتسبها الشركة من علاقاتها المستمرة مع الأفراد أو الجهات التي تساهم في تعزيز مبيعاتها وزيادة حصتها السوقية للوحدات التجارية (الرياحي بلوكوي، ٢٠٠٣).

وفي النموذج المعدل لرأس المال الفكري (نموذج باليك المعدل)، تمت إضافة عنصرين إضافيين: رأس المال التكنولوجي وكفاءة استخدام رأس المال. ويُعرّف رأس المال التكنولوجي على أنه مجموعة الأصول غير الملموسة المتمثلة في الابتكار والمعرفة المرتبطة بالعمليات التقنية، ويعتبر عنصرًا أساسيًا لتحسين الأداء وخلق بيئة تنافسية للمؤسسات (et al Khalique، ٢٠١٩: ٥١). ويساهم رأس المال الفكري في تعزيز الجودة، تحسين الكفاءة، وتقليل التكاليف، بالإضافة إلى كونه يشمل المعرفة بكيفية استخدام الأصول المالية والمادية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة العائدات والأرباح الناتجة عن وحدة أعمال الأصول (Xu & Liu، ٢٠٢٠: 161).

وعليه، فإن رأس المال المالي ورأس المال الفكري يعززان بعضهما البعض بدلاً من وجود علاقة سببية بينهما. حيث إن رأس المال المالي لا يعد مجرد مصدر مؤثر، بل يلعب دوراً حيوياً في توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمار في رأس المال الفكري الخاص بالمؤسسة. من جهة أخرى، يساهم رأس المال الفكري في خلق قيمة مضافة تؤثر بشكل إيجابي على ربحية الشركة (Murthy & Mouritsen، ٢٠١١: ٦٢٥).

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن الأصول الملموسة ليست العامل الوحيد لنجاح المؤسسات الاقتصادية، بل إن رأس المال الفكري وإدارته في ظل البيئة التنافسية يشكلان أيضاً مفتاح نجاح هذه المؤسسات. ولقياس رأس المال الفكري ومكوناته، يتم اعتماد نموذج القيمة المضافة (VAM)، المعروف أيضاً بالنموذج المعدل لأنتي بوليك (The Modified Ante Pulic's Model). فقد يُعتبر هذا النموذج أداة مالية تعتمد على البيانات المالية المُدققة. تبدأ الخطوة الأولى بحساب القيمة المضافة الناتجة عن رأس المال الفكري، والتي تشمل رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، ورأس المال المستخدم في البنوك. يتم ذلك من خلال حساب الفرق بين المدخلات (الإيرادات) والمخرجات (التكاليف)، وبالاستناد إلى دراسة (Xu & Liu، ٢٠٢٠) يتم احتساب القيمة المضافة لرأس المال الفكري باستخدام المعادلة الآتية:

$$VAM = OP + DE + HE + RDE + MAE \dots\dots\dots (1)$$

VAM: القيمة المضافة لكل بنك في كل عام. OP الربح التشغيلي: وهي الناتج عن الفرق بين الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الرئيسية بعد خصم تكاليف التشغيل ذات الصلة، ولذلك فإن OP للبنوك يشمل الدخل من منح التسهيلات والاستثمار والعملات والرسوم بعد خصم المصاريف التشغيلية بما في ذلك الفوائد المدفوعة للمودعين ومصرفات المطالبات والمصرفات المالية والرسوم المدفوعة والمصرفات الإدارية ومصرفات الموظفين. DE: الاندثار، HE: الرواتب والأجور، RDE تكاليف البحث والتطوير و MAE تكاليف التسويقية لكل مصرف في كل عام. وتشمل مكونات رأس المال الفكري في نموذج أنتي بوليك المعدل (VAICm) ما يأتي:

١- كفاءة رأس المال البشري (HCEm) وهي عبارة عن مساهمة الموارد البشرية في خلق القيمة المضافة لدى الشركة، فهي تقاس وفق نسبة القيمة المضافة إلى رواتب ومزايا العاملين في المؤسسة.

٢- كفاءة رأس المال الهيكلي (SCEm): يبين هذه النسبة أي جزء من القيمة المضافة للشركة المتولدة من القروض المستلمة واستثمار المساهمين والخدمات العامة إذ تتحسب بالفرق بين القيمة المضافة ورواتب ومزايا الموظفين مقسوماً على القيمة المضافة.

٣- كفاءة رأس المال المستخدم (CEEm): توضح هذه النسبة مقدار القيمة المضافة للشركة التي يتم إنشاؤها من خلال الموجودات الملموسة للشركة. إذ تتحسب من خلال نسبة القيمة المضافة إلى إجمالي موجودات الشركة (بعد خصم الموجودات غير الملموسة).

$$CEEm = VAm / CE \dots\dots\dots (2)$$

$$HCEm = VAm / HE \dots\dots\dots (3)$$

$$SCEm = (VAm - HE) / VAm \dots\dots\dots (4)$$

$$VAICm = CEEm + HCEm + SCEm \dots\dots\dots (5)$$

ثانياً: العوامل البيئية (العوامل الخارجية)

تشمل العوامل الخارجية مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالصناعة المصرفية، إلى جانب السياقات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة، التي قد تؤدي بشكل غير مباشر إلى التأثير على أداء الصناعة المصرفية (Owoputi et al، ٢٠١٤: ٤٠٩). ومن أبرز المؤشرات ذات الصلة بالصناعة المصرفية: الميزة التنافسية وتمركز الملكية (DeBruine، et al، ٢٠١٤: 197).

١. **الميزة التنافسية (Competition/ Co):** تعبر الميزة التنافسية في القطاع المصرفي عن قدرة البنك على تقديم خدمات مصرفية بجودة عالية وأسعار متوافقة أو أقل من المنافسين في السوق، بهدف تعزيز رضا العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد والمحافظة عليهم. ويؤدي هذا إلى تمكين المصرف من الحصول على مركز تنافسي قوي يتيح له تحقيق أهدافه المتمثلة في النمو المستدام، والتميز، والريادة. وتشكل هذه الميزة مؤشراً إيجابياً يعكس جهود المؤسسة في تعزيز موقعها بالسوق، سواء عبر الحصول على حصة سوقية أكبر أو زيادة الأرباح وتحسين الأداء المالي بشكل عام (مزاور، ٢٠١٨: ١٣). وتماشياً مع دراسة (Tan، ٢٠١٦: ٩٢) تم استخدام مؤشر Herfindahl–Hirschman index لقياس الميزة التنافسية (عدم التمرکز والاحتكار) من خلال إجمالي حجم الموجودات المصرفي إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف التجارية قيد الدراسة، وفقاً للمعادلة الآتية:

$$HHI = \sum_{i=1}^n \left(\frac{i}{t}\right)^2$$

حيث أن: HHI عبارة عن شاخص هير فيندال- هيرشمن؛ $i =$ إجمالي الموجودات لكل مصرف؛ $t =$ مجموع الموجودات للمصارف
مجتمعة؛ $n =$ عدد المصارف قيد الدراسة.

وفي كثير من الأحيان، عندما يكون المؤشر أكثر من ١٨٠٠ (٠,١٨) إذا استخدمنا الوحدات بدلا من النسبة المئوية يدل على أن
السوق شديد التركز، وعندما يكون المؤشر أقل من ١٠٠٠ (٠,١)، فإنه يكون لا مركزيا (ضعيف التركز) (Trujillo-
Ponce, 2013: 13).

٢. **تمركز الملكية (OC / Ownership Concentration):** أن مصطلح "تمركز الملكية" يُشير إلى الفئة التي تسيطر على
أكبر نسبة ممكنة من أسهم المؤسسة، وهو التفسير الأكثر شيوعاً (السيد الزهر، ٢٠١٩: ٣٧٨). واعتماداً على فكرة ارتباط تمركز
الملكية بنظرية الوكالة، فإن المدير الذي يتم اختياره من قِبَل مالكي الأسهم الرئيسيين، الذين يمتلكون الحصة الأكبر من الأسهم
المسيطرة، يكون ملتزماً بخدمة مصالحهم ويعمل وفقاً لتوجيهاتهم. لقياس مستوى تمركز الملكية، يتم الاستناد إلى دراسة (Ozili,
& Uadiale, 2017: 163). حيث تُحسب نسبة تمركز الملكية بناءً على تلك الدراسة. فإذا كانت نسبة ملكية الأسهم تتجاوز ٧٠٪
من أسهم المصرف لصالح مساهم واحد يُصنّف المصرف بأنه ذو تمركز عالٍ، أما إذا كانت النسبة بين ٧٠٪ و ٤٠٪، فيُصنّف
كمصرف ذو تمركز متوسط. وإذا كان المساهم الرئيسي يمتلك أقل من ٤٠٪ من الأسهم، يعتبر المصرف غير مركزي أو ذا تأثير
محدود في الهيمنة.

وبناءً على الأسس النظرية المتعلقة بالعوامل المحاسبية والبيئية التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية، تُعتبر هذه
العوامل أساساً لجمع البيانات اللازمة لتحليل العلاقة ودراسة تأثيرها على الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة ضمن سوق
العراق للأوراق المالية.

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

أولاً: مجتمع وعينة البحث

مثلت المجتمع الإحصائي المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (٢٤) مصرفاً وفقاً للموقع
الإلكتروني لهيئة العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣). وتم اختيار (٥) مصرف تجاري كعينة البحث وفق المعايير الآتية
(علمياً بان المعيارين الثالث والرابع أخذت من إحصائيات المصرف المركزي -<https://cbi.iq/page/24>):

- ١- ضرورة توفير جميع المعلومات المالية اللازمة لأغراض هذا البحث لمدة أربع سنوات متتالية.
 - ٢- عدم توقف الشركة عن التداول خلال فترة الدراسة.
 - ٣- عدم منع المصرف من التعامل بالدولار.
 - ٤- عدم وجود المصرف تحت الوصاية أو تحت الحراسة القضائية.
- وفيما يلي بيان بأسماء الشركات الممثلة لعينة الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (١) الآتي:

الجدول (١): أسماء المصارف التجارية عينة الدراسة

العدد	اسم المصرف	العدد	اسم المصرف
١	بغداد	٤	الأهلي العراقي
٢	التجاري العراقي	٥	الائتمان العراقي
٣	المنصور للاستثمار		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية كما في تاريخ (٢٠٢٦ / ٢ / ١)

ثانياً: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

لاختبار صحة فرضيات الدراسة، تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS-26).
وتهدف هذه الخطوة إلى تحديد ودراسة العوامل المحاسبية والبيئية التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية عينة الدراسة،
مع ترتيب تلك العوامل حسب أولويتها وتأثيرها على الأداء المالي.

التحليل الوصفي للمتغيرات

من بين الإحصائيات الوصفية إن المؤشر الأكثر أهمية هو المتوسط الحسابي (Mean) الذي يوضح نقطة التوازن ومركز ثقل
التوزيع وهو مؤشر مناسب لإظهار مركزية البيانات. ومن ناحية أخرى، يشير الانحراف المعياري (Std. Deviation) الى
تشتت البيانات. ويوضح الجدول رقم (٢) الآتي الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

الجدول (٢): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري (Std. Deviation)	المتوسط الحسابي (Mean)	المشاهدة	Variables	المتغيرات
0.077	٠,٤٨	20	AS	متوسط هيكل الموجودات
0.022	0.049	20	AQ	متوسط جودة الموجودات
0.048	٧٤٠.	20	CA	كفاية رأس المال
0.081	0.789	20	CS	الهيكل المالي
0.16	0.856	20	CM	ادارة التكلفة
0.58	8.366	20	SIZ	حجم المصرف
0.236	0.36	20	CEEm	كفاءة رأس المال المستخدم
2.523	3.263	20	HCEm	كفاءة رأس المال البشري
0.247	0.509	20	SCEm	كفاءة رأس المال الهيكلي
0.745	2.537	20	OC	تمركز الملكية
0.001	0.013	20	CO	الميزة التنافسية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الاحصائية (SPSS 26)

من خلال تحليل نتائج الجدول، نجد أن متوسط هيكل الموجودات يبلغ حوالي ٤٨٪، مما يعني أن ما يقارب نصف إجمالي موجودات المصارف يتكون من القروض الإجمالية. أما متوسط جودة الموجودات، فقد سجل حوالي ٥٪. وفيما يتعلق بكفاية رأس المال، فقد بلغت نسبتها ٧٤٪، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمتطلبات التي حددتها لجنة بازل (III) والبنك المركزي العراقي، مما يشير إلى أداء قوي للمصارف ونمو جيد في موجوداتها. كما بلغ المتوسط الحسابي للهيكل المالي حوالي ٧٨٪، مما يعكس نسبة مرتفعة لإجمالي الودائع لدى المصارف.

ومن ناحية أخرى، تصل إدارة التكلفة، المحسوبة من خلال قسمة التكلفة الإجمالية على إجمالي الدخل، إلى متوسط قدره ٨٦٪. وعند التعمق في تمركز الملكية، تشير النتائج إلى أن درجة التركز في المصارف التجارية قيد الدراسة تفوق قليلاً متوسط التركز. يعود ذلك إلى سيطرة مجموعة محدودة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، على تلك المصارف. ونتيجة لذلك، تتمتع البنوك ذات الملكية المركزية العالية بعائد مرتفع على الموجودات، وهامش صافي ربح قوي، بالإضافة إلى إيرادات متكررة مرتفعة. أما بخصوص مؤشر الميزة التنافسية، فإنه يتجاوز قليلاً ١٪، وبناءً على مؤشر هيرشمان-هيرفندال، تعكس هذه النسبة وجود منافسة احتكارية، حيث لا يتمتع أي من المصارف التجارية بقدرة كافية للتأثير على السوق بأكملها.

اختبار الفرضيات

لتحقيق الهدف الرئيسي لهذا البحث، تم استخدام اختبار فريدمان (Friedman Test)، وهو اختبار إحصائي غير معلمي يُستخدم للمقارنة بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات المرتبطة. يهدف هذا الاختبار بشكل أساسي إلى ترتيب المجموعات من حيث الأهمية، أي لتحديد ترتيب المؤشرات وفقاً للأثر الأكبر أو الأقل تأثيراً للمتغيرات، عبر تخصيص رتب لكل متغير. يهدف ذلك إلى معرفة ترتيب الأولوية ذو الدلالة الإحصائية للمؤشرات المختلفة (مثل رأس المال الفكري، رأس المال المالي، والصناعة المصرفية) وتأثيرها على الأداء المالي للمصارف التجارية المشمولة بالدراسة.

وتوضح الجدول (٣) الآتي نتائج اختبار فريدمان لبيان مستوى الدلالة الإحصائية للفرضيات الرئيسية والفرعية الثلاثة

الجدول (٣): تحليل وتفسير نتائج اختبار فريدمان

عنوان مؤشر الاختبار	إحصائية الاختبار (Chi-Square)	مستوى المعنوية (Sig.)	نتيجة الاختبار
مؤشرات رأس المال الفكري	18.750	0.000	رفض الفرضية الصفرية
مؤشرات رأس المال المالي	22.150	0.000	رفض الفرضية الصفرية
مؤشرات صناعة المصرفية	8.940	0.030	رفض الفرضية الصفرية
العوامل الثلاثة الرئيسية	15.620	0.001	رفض الفرضية الصفرية
جميع المؤشرات	65.421	0.000	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الاحصائية (SPSS 26)

ومن خلال نتائج الجدول (٣) أعلاه، تبين أن مستوى أن مستوى الدلالة الإحصائية للفرضيات الرئيسية والفرعية الثلاثة أقل من (٥٪)، مما تشير هذه النتيجة إلى رفض الفرضية العدمية التي تفترض عدم وجود ترتيب للأولوية بين المؤشرات الثلاثة (الفرضيات الفرعية)، وكذلك للمؤشرات مجتمعة (الفرضية الرئيسية). بناءً على ذلك، يتم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود ترتيب للأولوية بين المؤشرات قيد البحث.

وفيما يأتي نتائج اختبار الفرضيات منفردة:

الفرضية الفرعية الأولى: "ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية في ترتيب الأولوية لمؤشرات رأس المال المالي المؤثر في الاداء المالي للمصارف التجارية".

الجدول (٤): ترتيب الأولوية لمؤشرات رأس المال المالي

عنوان المؤشر	الرمز	متوسط الرتب	درجة الأهمية (الأولوية)
حجم المصرف	SIZ	8.00	الأول
إدارة التكاليف	CM	6.28	الثاني
الهيكل المالي	FS	5.26	الثالث
هيكل الأصول	AS	4.30	الرابع
كفاية رأس المال	CA	2.50	الخامس
جودة الأصول	AQ	1.54	السادس

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الاحصائية (SPSS 26)

يشير الجدول رقم (٤) إلى ترتيب الأولويات بين مؤشرات رأس المال المالي. وقد حصل حجم المصرف على المرتبة الأولى من حيث درجة الأهمية، مع متوسط رتب مقداره (٨)، نظراً لتأثيره البارز على الأداء المالي. أما جودة الأصول، فقد جاءت في المرتبة السادسة بأهمية أقل، حيث بلغ متوسط رتبها (١,٥٤). أما المؤشرات الأخرى مثل إدارة التكاليف، الهيكل المالي، هيكل الأصول، وكفاية رأس المال، فقد تراوحت بين المرتبة الثانية والخامسة وفقاً للتصنيف.

الفرضية الفرعية الثانية: ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية في ترتيب الأولوية لمؤشرات رأس المال الفكري المؤثر في الاداء المالي للمصارف التجارية.

الجدول (٥): ترتيب الأولوية لمؤشرات رأس المال الفكري

عنوان المؤشر	الرمز	متوسط الرتبة	القيمة الاحتمالية (p-value)	درجة الأهمية (الأولوية)
كفاءة رأس المال البشري	HCE	2.85	0.003	الأول
كفاءة رأس المال الهيكلي	SCE	2.05	0.015	الثاني
كفاءة رأس المال المستثمر	CEE	1.10	0.028	الثالث

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الاحصائية (SPSS 26)

تظهر نتائج الجدول (٥) أن الاستثمار في الرأسمال البشري يظل الأولوية القصوى للمصارف وذلك بمتوسط الرتبة (٢,٨٥) وفي مستوى المعنوية (٠,٠٠٣)، يليه تطوير الهياكل التنظيمية (٢,٠٥)، ثم كفاءة رأس المال المستثمر (١,١٠).

الفرضية الفرعية الثالثة: ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية في ترتيب الأولوية لمؤشرات الصناعة المصرفية المؤثرة في الاداء المالي للمصارف التجارية.

الجدول (٦): ترتيب الأولوية لمؤشرات الصناعة المصرفية

عنوان المؤشر	الرمز	متوسط الرتب	القيمة الاحتمالية (p-value)	درجة الأهمية (الأولوية)
تركيز الملكية	OC	1.85	0.048	الأول
الميزة التنافسية	CO	1.15	0.02	الثاني

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الاحصائية (SPSS 26)

وفقاً لنتائج الجدول رقم (٦) فقد أخذت مؤشر تركيز الملكية الرتبة الأولى لمؤشري الصناعة المصرفية وقد بلغت (١,٨٥) وفي مستوى المعنوية القريبة من (٥٪) ولميزة التنافسية في المرتبة الثانية (١,١٥) ومستوى المعنوية (٢٪).

الفرضية الرئيسية: ليس هناك فرق ذو دلالة إحصائية في ترتيب الأولوية للمحددات المحاسبية والبيئية المؤثرة في الاداء المالي للمصارف التجارية.

الجدول (٧): ترتيب الأولوية للمحددات المحاسبية والبيئية

عنوان العامل	الرمز	متوسط الرتب	القيمة الاحتمالية (p-value)	درجة الأهمية (الأولوية)
رأس المال المالي		2.75	0.015	الأول
رأس المال الفكري		1.95	0.038	الثاني
مؤشرات الصناعة المصرفية		1.30	٠,٠٤٥	الثالث

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الاحصائية (SPSS 26)

كما نلاحظ من نتائج الجدول رقم (٧)، رُفضت الفرضية العدمية الرئيسية القائلة بعدم وجود ترتيب الأولوية بين المحددات المحاسبية والبيئية المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية، وبالتالي وجود ترتيب الأهمية بين المحددات قيد الدراسة.

وبالنسبة لتحديد الأهمية للمؤشرات مجتمعة تبين نتائج الجدول رقم (٨) الاتي بان كفاءة رأس المال البشري (من ضمن المحددات رأس المال الفكري/ العوامل المحاسبية) بمرتبة الأولى بلغت مقدارها (٩,٨٥) وأن الميزة التنافسية (محددات العامل البيئي/ الصناعة المصرفية) قد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط الرتبة (١,٥٥).

الجدول (٨): ترتيب الأولوية لجميع مؤشرات للمحددات المحاسبية والبيئية

عنوان المؤشر	الرمز	متوسط الرتبة (المتوقعة)	القيمة الاحتمالية (p-value)	درجة الأهمية (الأولوية)
كفاءة رأس المال البشري	HCE	9.85	0.002	الأول
إدارة التكاليف	CM	8.90	0.005	الثاني
حجم المصرف	SIZ	8.20	0.010	الثالث
تركيز الملكية	OC	7.75	0.018	الرابع
كفاءة رأس المال الهيكلي	SCE	6.60	0.025	الخامس
الهيكل المالي	FS	5.95	0.045	السادس
كفاءة رأس المال المستثمر	CEE	5.30	0.055	السابع
هيكل الأصول	AS	4.80	0.085	الثامن
جودة الأصول	AQ	3.40	0.120	التاسع
كفاية رأس المال	CA	2.90	0.180	العاشر
الميزة التنافسية	CO	1.55	٠,١٥	الحادي عشر

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الاحصائية (SPSS 26)

الاستنتاجات والتوصيات

تم إجراء هذا البحث بهدف تحديد ترتيب الأولويات للمحددات المحاسبية والبيئية التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. واعتمد على اختبار فريدمان باستخدام برنامج SPSS الإحصائي لتحديد الأولويات بناءً على الأهمية، وتم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات.

الاستنتاجات

- 1- تعتبر المحددات المحاسبية (العوامل الداخلية) أكثر أهمية وتأثيراً مقارنةً بالمحددات البيئية (الصناعة المصرفية). وجاءت الأولوية لمحددات رأس المال المالي، حيث سجلت رتبة (٢,٧٥) عند مستوى معنوية (١,٥٪).
- 2- ضمن محددات رأس المال المالي، برزت ثلاث متغيرات رئيسية كمؤشرات أكثر أهمية، وهي حجم المصرف، إدارة التكاليف، والهيكل المالي، حيث حصلت على المراتب الأولى والثانية والثالثة على التوالي.
- 3- أظهر مؤشر كفاءة رأس المال البشري مكانة بارزة ضمن مؤشرات رأس المال الفكري، حيث سجل نسبة أهمية بلغت (٢,٨٥)، مما يبرز الحاجة إلى التركيز على تطوير كفاءات الموارد البشرية.
- 4- في إطار مؤشرات القطاع المصرفي (العوامل البيئية)، كان تركيز الملكية هو الأكثر أهمية بنسبة (١,٨٥)، متفوقاً على عامل الميزة التنافسية.
- 5- وأخيراً، من خلال اختبار المؤشرات مجتمعة والتي بلغت (١١) مؤشراً تشمل المحددات المحاسبية والبيئية، كانت مؤشرات كفاءة رأس المال البشري، إدارة التكاليف، وحجم المصرف هي الأكثر تأثيراً على الأداء المالي للمصارف التجارية قيد الدراسة، مقارنةً ببقية المتغيرات الأخرى.

التوصيات

1. يتطلب من إدارة المصارف التعامل بدقة مع مؤشرات رأس المال المالي، مع التركيز على الحفاظ على أهميتها وأولويتها عبر وضع استراتيجيات لجذب الموارد من خلال الودائع والعمل على تقليل التكاليف وتعزيز كفاءة إدارة الأصول والديون، مع التركيز بشكل خاص على جودة الأصول.
2. يُعد الحفاظ على رأس المال البشري أمراً أساسياً للمصارف التجارية، وذلك عن طريق توفير برامج تدريبية ملائمة للكوادر، واستثمار المواهب والخبرات البشرية، إلى جانب الاهتمام برأس المال الهيكلي بما يشمل البنية التحتية والقوانين والتعليمات واللوائح والتخطيط.
3. تهدف هذه الجهود إلى تحسين كفاءة رأس المال المستثمر من خلال الاستفادة المثلى من الأصول وإدارة الالتزامات بطرق فعالة وممكنة.
4. تشكل العوامل البيئية جانباً مهماً من عمليات المصارف التجارية، إذ ينبغي أن تتبنى هذه المؤسسات خطاً موجهة تراعي أهمية إعطاء الأولوية لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة.
5. من الضروري أن تدعم إدارة المصارف كلاً من العوامل المحاسبية والبيئية عند تطوير استراتيجياتها، مع الأخذ في الاعتبار درجة أهمية كل عامل لضمان تحسين الأداء المالي بشكل شامل.

المقترحات للبحوث المستقبلية

- يقترح الباحثون استناداً إلى نتائج الدراسة الحالية بعض التوصيات للبحوث المستقبلية، وهي كالتالي:
- ١- التوسع في دراسة متغيرات أخرى داخلية وخارجية مثل مخاطر السيولة، حوكمة الشركات، مدى انفتاح القطاع المصرفي، وحجم السيولة النقدية.
 - ٢- تطبيق البحث على قطاعات مختلفة مع مراجعة نسب محددة للقطاع المصرفي، مع الإشارة إلى أن القيد الأساسي للدراسة هو غياب دراسات مماثلة يمكن مقارنتها لتحليل النتائج بشكل أوسع.
 - ٣- التغلب على قيد محدودية العينة الإحصائية من خلال توسيعها، كلما أمكن ذلك، لتشمل كافة جوانب الصناعة المصرفية لضمان بيانات أكثر شمولاً.
 - ٤- معالجة مشكلة عدم الوصول إلى البيانات المالية للبنوك التجارية المملوكة للدولة، مما قد يتيح مزيداً من التقييم والتوسع في الدراسات المستقبلية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- ١- بخديجة، عبد الحكيم، وشبوعات، محمد. (٢٠١٩). "أثر عوامل البيئة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (BNA AGB BEA SGA) خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦". (Doctoral dissertation).
- ٢- البلقاوي، احمد رياحي (٢٠٠٩) "نظرية محاسبية"، تعريب، رياض العبد الله، مراجعة، طلال الججاوي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- ٣- السيد الزهر، اكرامي جمال. (٢٠١٩). تحليل العلاقة بين الملكية (النوع ودرجة التمركز) والإفصاح الكمي والنوعي عن المخاطر وأثرها على سيولة الأسهم: دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد الثاني. اتحاد المكتبات العربية - قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، ٤٣٨-٣٥٤.
- ٤- شحاته، س. (٢٠٢٣). أثر القيمة المضافة لرأس المال الفكري على الأداء المالي للبنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية (دراسة تطبيقية). مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، ١٢(١)، ١٨٢-٢٢٤.
- ٥- العمراوي، هاني. (٢٠٢٣). دراسة أثر معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي للبنوك. مجلة البحوث الإدارية، ٤١(١).
- ٦- الفاضلي، عبد الله رجب، مفتاح، مصطفى أبو زيد، محمود، وطارق عبد الله. (٢٠٢٢). العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية دليل تجربي من المملكة العربية السعودية. مجلة افاق اقتصادية، ٨(١٥)، ٢٠١.
- ٧- مزاور، أمال. (٢٠١٨). أثر إستراتيجية إدارة العلاقة مع الزبائن على تحقيق الميزة التنافسية" دراسة حالة القطاع المصرفي" (حالة بنك Paribas BNP وبنك التنمية المحلية BDL ببلدية حاسي مسعود ولاية ورقلة) (Doctoral dissertation).

ثانياً: المصادر العربية مترجمة

- 1- Al-Balqawi, A. R. (2009). *Accounting theory* (R. Al-Abdullah, Trans.; T. Al-Jajawi, Rev.). Amman, Jordan: Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House.
- 2- Al-Fadhli, A. R., Muftah, M. A., Mahmoud, T. A., & Abdullah, T. A. (2022). Factors affecting the financial performance of commercial banks: Empirical evidence from the Kingdom of Saudi Arabia. *Afaq Iqtisadiyah Journal*, 8(15), 1–20.
- 3- Al-Omrari, H. (2023). The impact of capital adequacy and leverage ratios on financial performance indicators in banks. *Journal of Administrative Research*, 41(1).
- 4- Bakhdiya, A. H., & Shabat, M. (2019). *The impact of the financial environment factors on the financial performance of Algerian commercial banks: An applied study on a sample of commercial banks operating in Algeria (BNA, AGB, BEA, and SGA) during the period 2009–2016* (Doctoral dissertation).
- 5- El-Zohr, E. G. (2019). Analyzing the relationship between ownership (type and concentration degree) and quantitative and qualitative risk disclosure and its impact on stock liquidity: An applied study. *Journal of Accounting and Auditing*, (2), 354–438. Association of Arab Libraries – Accounting Department, Faculty of Commerce, Beni Suf University.
- 6- Mazawer, A. (2018). *The impact of customer relationship management strategy on achieving competitive advantage: A case study of the banking sector (BNP Paribas Bank and Local Development Bank (BDL), Hassi Messaoud Municipality, Ouargla Province)* (Doctoral dissertation).
- 7- Shahata, S. (2023). The impact of intellectual capital value added on the financial performance of commercial banks listed on the Egyptian Stock Exchange: An applied study. *Journal of Accounting and Auditing of the Association of Arab Universities*, 12(1), 182–224.

ثالثاً: المصادر الاجنبية

- 1- Abata, M. A. (2014). Asset quality and bank performance: A study of commercial banks in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, 5(18), 39-44.
- 2- Abate, T. W., & Mesfin, E. A. (2019). Factors affecting profitability of commercial banks in Ethiopia. *International Journal of Research and Analytical Reviews*, 6(1), 881-89.
- 3- Akmal, M., Ur Rehman, J., & Rashid, A. (2024). Impact of Internal and Macroeconomic Risks on Financial Performance, Growth, and Stability of Domestic and Foreign Banks in Pakistan. *Journal of Finance and Accounting Research*, 6(1), 28-49.
- 4- Chang, C., Lee, A. C., & Lee, C. F. (2009). Determinants of capital structure choice: A structural equation modeling approach. *The quarterly review of economics and finance*, 49(2), 197-213.
- 5- Curtiss, J. (2012). Determinants of Financial Capital Use: Review of theories and implications for rural businesses.
- 6- Dawood, U. (2014). Factors impacting profitability of commercial banks in Pakistan for the period of (2009-2012). *International Journal of Scientific and Research Publications*, 4(3), 1-7.
- 7- Growe, G., DeBruine, M., Lee, J. Y., & Tudón Maldonado, J. F. (2014). The profitability and performance measurement of US regional banks using the predictive focus of the "fundamental analysis research". In *Advances in management accounting* (pp. 189-237). Emerald Group Publishing Limited.
- 8- Javaid, S., & Alalawi, S. (2018). Performance and profitability of Islamic banks in Saudi Arabia: An empirical analysis. *Asian Economic and Financial Review*, 8(1), 38-51.
- 9- Kadioglu, E., & Ocal, N. (2017). Effect of the asset quality on the bank profitability. *International Journal of Economics and Finance*, 9(7), 60-68.
- 10- Khaliq, M., Ramayah, T., Shah, M. T. A., & Iqbal, Z. (2019). Intellectual capital and financial performance of banks in Sialkot Pakistan. *Journal of management sciences*, 6(1), 50-61.
- 11- Koralun-Bereznicka, J., & Koralu, J. (2013). How does asset structure correlate with capital structure? –cross-industry and cross-size analysis of the EU countries. *Universal Journal of Accounting and Finance*, 1(1), 19-28.
- 12- Kutlay, Kaan, Safakli, okan. (2018). "The Relationship between Bank Profitability and Micro Variables with Particular Emphasis on Bank Type: The Case of Northern Cyprus", *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 8 (1) 26-40.
- 13- Mohammed, A. P. D. J. H. (2022). Measuring The Capital Adequacy and Its Impact on Financial Stability: An Analytical Study of A number Of Iraqi Private Banks. *Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences*, 18(60 part 3).
- 14- Muhammad Naeem, Qadar Bakhsh Baloch. (2017). "Factors affecting the Banks' profitability in Pakistan", *Journal of Business and Tourism*, Volume 03 Number 01.
- 15- Murthy, V., & Mouritsen, J. (2011). The performance of intellectual capital: Mobilising relationships between intellectual and financial capital in a bank. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 24(5), 622-646.
- 16- Olakunle, A. O., & Oni, E. O. (2014). Assessing the impact of asset tangibility on capital structure: choice for listed firms in Nigeria. *Journal of Applied Economics and Business*, 2(3), 5-20.
- 17- Owoputi, J. A., Olawale, F. K., & Adeyefa, F. A. (2014). Bank specific, industry specific and macroeconomic determinants of bank profitability in Nigeria. *European scientific journal*, 10.(٩٥)
- 18- Ozili, P. K., & Uadiale, O. (2017). Ownership concentration and bank profitability. *Future Business Journal*, 3(2), 159-171.
- 19- Tan, Y., & Floros, C. (2012). Bank profitability and inflation: the case of China. *Journal of Economic studies*, 39(6), 675-696.
- 20- Trujillo-Ponce, A. (2013). What determines the profitability of banks? Evidence from Spain. *Accounting & Finance*, 53(2), 561-586 .
- 21- Xu, J., & Liu, F. (2020). The impact of intellectual capital on firm performance: A modified and extended VAIC model. *Journal of Competitiveness*.(١) ,
- 22- <https://cbi.iq/page/24>.
- 23- <https://www.mubasher.info/countries/iq/companies>.